

بيان
المجموعة العربية

الذي أدلى به

سعادة محمد بن عقيل باعمر
نائب المندوب الدائم لسلطنة عُمان لدى الأمم المتحدة
رئيس المجموعة العربية لشهر فبراير 2009م

حول " الأراضي "
خلال الإجتماع التحضيري للدورة الـ (17) للجنة التنمية المستدامة

نيويورك، 25 فبراير 2009م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيدة الرئيس،

في البداية أود أن أؤكد على دعم المجموعة العربية للبيان الذي ألقاه وفد السودان نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين حول الأراضي.

السيدة الرئيس،

يعد موضوع الأراضي من الموضوعات المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالتنمية المستدامة، نظراً لأن الأراضي هي أساس النشاط السكاني بكافة أشكاله والذي يسعى بالأساس لاستخدام الموارد الطبيعية واستغلال الأراضي المتاحة .

وتعتبر المنطقة العربية واحدة من أكبر المناطق الجافة وشبه الجافة في العالم، وتتصف باتساع المساحات الصحراوية وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال الزراعي، والتباين الكبير في توزيع المساحات المستخدمة من الأراضي بين البلدان العربية. ويمثل شح الموارد المائية العامل الرئيسي للحد من التوسع الزراعي في المنطقة العربية. وتشكل مياه الأمطار المصدر الأكبر لموارد المياه في المنطقة. وهذا المصدر الهام يتعرض لفترات من الجفاف وعدم انتظام في التوزيع وتفاوت بين المواسم. وقد حققت المنطقة العربية إنجازات في مجال تنمية الأراضي وتحسينها، تمثلت في اتباع أساليب الإدارة المتكاملة مع الأراضي والغابات، وفي اعتماد أساليب مكافحة الكوارث الطبيعية، وتطوير أساليب التقييم والمتابعة، وإنشاء قواعد البيانات النوعية.

وقد عقدت الدول العربية اجتماعاً إقليمياً حول "قضايا تدهور الأراضي في المنطقة العربية" في القاهرة خلال الفترة من 30 تشرين الأول إلى 1 تشرين الثاني 2007. وناقشت فيه خمسة أوراق إقليمية حول التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة في الزراعة، والتنمية

الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر في العالم العربي، وكذلك ناقشت التقارير الوطنية العربية في المجالات ذات الصلة.

السيدة الرئيسة، وفي هذا الإطار، تقترح المجموعة العربية مجالات العمل التالية لإحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة للأراضي:

- 1- وضع وتنفيذ برامج وطنية لتعزيز حصر موارد الأراضي وإعداد خرائطها واستكمال كافة المعلومات المتعلقة بها، بغية إنشاء قواعد بيانات رقمية صحيحة لا تتضارب مع مصادر المعلومات الأخرى، وتدعيم التخطيط السليم لإدارة موارد الأراضي وتحسين استثمارها.
- 2- سن التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية موارد الأراضي والمياه من عوامل التدهور التي لا تزال تتفاقم في المنطقة مثل التلوث، والزحف العمراني، والإدارة غير الرشيدة، والاستغلال الجائر؛
- 3- العمل على تطوير موارد الأراضي وصيانتها عن طريق دعم نظم الإرشاد ونقل التكنولوجيا المناسبة، وإنفاذ التشريعات؛
- 4- تعزيز إمكانات مؤسسات البحث العلمي لتمكينها من إتمام البحوث اللازمة لمعالجة المشاكل الفعلية التي يواجهها المنتفعون على الأرض، بما يحقق ترابطاً بين النتائج المحققة من خلال البحث من جهة والتطبيقات على الميدان من جهة أخرى؛
- 5- وضع وتطوير السياسات والبرامج اللازمة للحد من تدهور الموارد المائية من خلال ترشيد استخدام المياه في جميع القطاعات، وخاصة في مجال الزراعة؛ واتباع سياسة تركز على التوفيق بين الاستخدام والإنتاج، وتهدف إلى زيادة العائد من وحدة المياه، وتخصيص استخدام الموارد المائية حسب نوعيتها ونوعية التربة؛ وتحسين أساليب الري المطبقة؛
- 6- وضع سياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لاستغلال موارد المياه الجوفية مع تحديد معامل الأمان للسحب والالتزام به، بالإضافة إلى الاستخدام السليم للمياه التي تحتوي على كميات متفاوتة من الأملاح بما في ذلك استخدام المياه الجوفية بالاقتران مع بعض مصادر المياه الأخرى؛

7- تشجيع الاستخدام الآمن لجميع الموارد المائية المتاحة بما في ذلك الموارد غير التقليدية وبذلك التخفيف من مشاكل الجفاف وشح المياه التقليدية.

السيدة الرئيس،

يعد تغير المناخ من الموضوعات ذات الأولوية نظرا لتأثيره على مختلف مناحي النشاط السكاني ، إضافة الي آثاره المباشرة والمتمثلة في انتشار الجفاف والتصحر وتأثير ذلك على الأراضي الزراعية نتيجة ارتفاع الملوحة وغمر الأراضي الساحلية الواطئة نتيجة ارتفاع مستوى البحر مثل دلتا النيل، وتمثل كلها ضررا للأراضي وعلى نشاط السكان وعلى جهود وفرص تحقيق التنمية، واتصالا بذلك فانه من الضروري تقديم الدعم للدول النامية، لمواجهة الآثار السلبية لظاهرة تغير المناخ، ومن ضمنها دعم برامج تكنولوجيا الصحراء لمواجهة ظاهرتي الجفاف والتصحر، وكذلك نقل تكنولوجيا إدارة الموارد الطبيعية ومصادر المياه بما يسمح بدعم جهود التنمية خاصة في مجال مكافحة الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك ضرورة دعم المزارعين لرفع الإنتاجية الزراعية وضمان تسويق الحاصلات والحصول على أسعار عادلة لمنتجاتهم ، وهو الأمر الذي سيدعم ولا شك الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

وختاماً، السيدة الرئيس، تود المجموعة التأكيد مجدداً على أن هناك مسؤولية دولية جماعية لحماية الحق في التنمية لجميع الشعوب، وعلى أهمية إتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لإزالة العقبات التي تعترض حق الشعوب في التنمية، ولا سيما الشعوب الواقعة تحت الإحتلال الأجنبي، بحيث يتوفر لهم المناخ المناسب لحياة لائقة وكريمة تمكنهم من العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وشكراً،،،